

السيرة

شتمبر 2021 - العدد 41
تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني



تأمين التظاهرات الكبرى..

معالم النموذج المغربي.. من الترميد إلى التدويل





الأمن في طلب الأحداث ذات البعد الدولي فاعل أساسي وعامل للإشعاع والريادة

العام بالحواضر المغربية، والإشراف على تأمين المنافذ الحدودية، وضمان سلامة الشخصيات الأجنبية في إطار تدابير الحماية المقررة... فإنها توجد حتماً، وبشكل دائم، في صلب كل التظاهرات والأحداث الدولية التي تحتضنها بلادنا. ومن هذا المنطلق، راكمت المديرية العامة للأمن الوطني في العقود الأخيرة تجربة كبيرة في مواكبة وتأمين الأحداث ذات البعد الدولي، وصار لها نموذجها الخاص بها في تنظيم مثل هذه التظاهرات، وهو النموذج المشهود له بالتميز والفاعلية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

فمصالح الأمن الوطني دأبت في جميع تجاربها الأخيرة على اعتماد بروتوكول للأمن والسلامة خاص بكل تظاهرة أو حدث قاري أو دولي، يتميز بتحديد دقيق لطبيعة التظاهرة وحجمها، وكذا مستوى المخاطر والتهديدات المحتملة، وعدد الحصص الأمني والمعدات اللوجيستية اللازمة لتأمين الحدث، وكيفية تدبير هذه الموارد البشرية والمادية وفق الظروف والمتطلبات الخاصة بكل تظاهرة، وسبل التنسيق والتعاون مع باقي المتدخلين والسلطات المعنية بالحدث، فضلاً عن كينيات الإجراء وتدبير المخاطر في حالة تسجيل أي طارئ أو حادث قد يمس بسلامة المشاركين.

أكثر من ذلك، تعمل مصالح الأمن الوطني على إجراء عدة تمارين محاكاة لكيفية تدبير الأمن والسلامة عند تنظيم أية تظاهرة ذات بعد دولي، سواء أكانت رياضية أو سياسية أو ثقافية أو أمنية. فالهدف الأساسي هو وضع سيناريوهات دقيقة للتظاهرة، تستحضر بشكل استباقي كل المعطيات والظروف الخاصة بالتظاهرة، بما فيها مستوى وطبيعة الشخصيات المشاركة ووزنها، وكذا عدد المراقبين لهذه الشخصيات، وهل يوجد منهم حراس مرخص لهم بحمل السلاح غير الظاهر أم لا... الخ. فجميع المعطيات والمعلومات مهمة وضرورية مهما كانت طبيعتها، لأن الأمن ليس فيه مكان للصدفة أو الافتراض أو التخمين، لأنه يتعلق أساساً بأمن الأشخاص والممتلكات وسلامة المنشآت العامة والخاصة.

ولأهمية هذا الموضوع، ارتأت مجلة الشرطة أن تفرد عددها الحالي لتسليط الضوء على التجربة المغربية في تأمين ومواكبة الأحداث والتظاهرات ذات البعد الدولي، وإبراز أهمية الأمن كمكون أساسي وشرط ضروري لاحتضان وتنظيم الملتقيات القارية والدولية، التي أضحت بلادنا قبلة مميزة لاحتضانها خصوصاً في ظل محيط إقليمي ودولي موسوم بالعديد من المتغيرات والمستجدات الأمنية ■

ليس اعتباطاً ولا من قبيل الصدفة أن تحظى المملكة المغربية بكل هذا الإشعاع الدولي والإقليمي، باعتبارها بلداً قادراً على احتضان التظاهرات والملتقيات الكونية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بمدينة مراكش في سنة 2016، وكفضاء للتعايش والتسامح الديني استقبل قداسة بابا الفاتيكان في مارس 2019، أو كدولة بمقدورها احتضان كبرى الملتقيات الرياضية مثل كأس العالم للأندية في مناسبتين متتاليتين في سنتي 2013 و2014، بل والحلول محل دول إفريقية عديدة لاحتضان مقابلات الذهاب الخاصة بها برسم التصفيات المؤهلة لكأس العالم بقطر 2022 رغم كل التدايعات والمثبطات المرتبطة بالجائحة الصحية.

ولئن كان الاستقرار السياسي الذي تنعم به المملكة المغربية في ظل القيادة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، هو الذي يشكل حجر الزاوية ومبعث الإشعاع والريادة المغربية في هذا المجال، إلا أن هناك عوامل إضافية أخرى، عديدة ومتداخلة، تجعل من المغرب قبلة بامتياز لاستقبال كبرى الملتقيات والتظاهرات الإقليمية والدولية، وفي طليعتها نجد المكون الأمني وتدني مخاطر الإرهاب ومؤشرات الجريمة، ثم هناك البنيات التحتية الرياضية والمنشآت الفنية والطرقية والسياحية المتطورة، فضلاً عن عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها مثل طبيعة المناخ والتنوع الثقافي والبيئي وغيرها من العوامل المماثلة.

وأهمية المطلب الأمني ضمن دقاتر التحملات التي تقدمها الدول والبلدان في عروض احتضان التظاهرات والأحداث الكبرى، هي أهمية فائقة ومحددة بل ولا مندوحة منها، فهي تسمح باستبعاد وإقصاء جميع ملفات الترشيح التي لا تستوفي معايير ومنسوب الأمن المطلوب، وترجح في كثير من الأحيان كفة الدول المتنافسة إن هي تحققت وتمثلت فيها باقي الشروط والعناصر الأخرى المطلوبة لاحتضان أي تظاهرة ذات بعد دولي.

وتبرز أكثر أهمية المطلب الأمني في احتضان واستقبال الأحداث والتظاهرات ذات البعد الدولي، عندما نعلم بأن المنظمة الدولية للتقييس (l'organisation internationale de normalisation) قد حددت المعيار الدولي ISO 22379 كقاعدة معيارية لمساعدة ودعم الدول التي ترغب في احتضان وتنظيم الملتقيات والتظاهرات والأحداث الدولية. فهذا المعيار يحدد أساساً مؤشرات ومستويات الأمن والسلامة الواجب توافرها واستيفائها خلال احتضان وتنظيم التظاهرات والأحداث ذات البعد الدولي.

والمديرية العامة للأمن الوطني باعتبارها مكوناً أساسياً ضمن الجهاز الأمني ببلادنا، مهمتها السهر على تدبير الأمن والمحافظة على النظام

ولئن كان الاستقرار السياسي الذي تنعم به المملكة المغربية في ظل القيادة الرشيدة والحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، هو الذي يشكل حجر الزاوية ومبعث الإشعاع والريادة المغربية في هذا المجال، إلا أن هناك عوامل إضافية أخرى، عديدة ومتداخلة، تجعل من المغرب قبلة بامتياز لاستقبال كبرى الملتقيات والتظاهرات الإقليمية والدولية، وفي طليعتها نجد المكون الأمني وتدني مخاطر الإرهاب ومؤشرات الجريمة



06

أنشطة ملكية

جلالة الملك يوجه خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

وجّه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في يوم السبت 31 يوليوز 2021، خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، في حفل أقيم في القصر الملكي بالرباط.

وخلال هذا الخطاب، أكد جلالة الملك على أهمية الوحدة الوطنية والتضامن بين المواطنين، ودعا إلى تعزيز القيم النبوية التي تمثل أساس الحضارة المغربية.

كما أشار إلى التحديات التي تواجه المغرب في ظل جائحة كورونا، ودعا إلى مزيد من التضامن والتعاون بين مختلف القطاعات والمؤسسات.

وختاماً، أكد جلالة الملك على ثقته في قادته ووزرائه، ودعا إلى مزيد من المسؤولية والالتزام في العمل من أجل مصلحة المغرب وأهله.



06 أنشطة ملكية

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم السبت 31 يوليوز 2021، خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، في حفل أقيم في القصر الملكي بالرباط.

وخلال هذا الخطاب، أكد جلالة الملك على أهمية الوحدة الوطنية والتضامن بين المواطنين، ودعا إلى تعزيز القيم النبوية التي تمثل أساس الحضارة المغربية.

كما أشار إلى التحديات التي تواجه المغرب في ظل جائحة كورونا، ودعا إلى مزيد من التضامن والتعاون بين مختلف القطاعات والمؤسسات.

وختاماً، أكد جلالة الملك على ثقته في قادته ووزرائه، ودعا إلى مزيد من المسؤولية والالتزام في العمل من أجل مصلحة المغرب وأهله.



رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

المسؤول الفني
حميد الشافي

ساهم في هذا العدد
توفيق ستري
عبد الرحيم الواعي

الصور
سعد الشراي
أنس الشنوري
نجوى الزاير
MAP

سحب من هذا العدد
2000 نسخة

طباعة : R-PRINT
الإيداع القانوني
2005/0020
رد مد : 1114 - 8330

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم، الرباط، BP437.
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

06 أنشطة ملكية

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم السبت 31 يوليوز 2021، خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثانية والعشرين لترتيب جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

08 خاص

08 تأمين مؤتمر كوب 22.. تجربة أمنية رائدة بإشعاع دولي وإشادة ملكية

10 الإطار العام.. للاتفاقية الإطار

11 كوب 22.. حدث أمني غير مسبوق

13 كوب 22.. بروتوكول الأمن والسلامة

18 التقنيات الحديثة.. لتأمين كوب 22

19 الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى.. حوار مع العميد الممتاز رشيد البلغيثي علوي

24 والي أمن الرباط في قلب الحدث وفي واجهة تدبير الأعمال النظامية ذات البعد العالمي «الزيارة البابوية نموذجاً»

32 إضاءات

الأمن المدرسي.. في طليعة أولويات العمل النظامي

08

تأمين مؤتمر كوب 22.. تجربة أمنية رائدة بإشعاع دولي وإشادة ملكية

2016 MAI SURENCE

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ



KECH 2016

24

والي أمن الرباط في قلب الحدث وفي واجهة تدبير الأعمال النظامية ذات البعد العالمي «الزيارة البابوية نموذجا»



جلالة الملك يوجه خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد

© 2020 MAP

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم السبت 31 يونيو 2021، خطابا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثانية والعشرين لترتيب جلالته على عرش أسلافه المنعمين.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

إنها مرحلة صعبة علينا جميعا، وعلي شخصيا وعلى أسرتي، كباقي المواطنين، لأنني عندما أرى المغاربة يعانون، أحس بنفس الألم، وأتقاسم معهم نفس الشعور.

ورغم أن هذا الوباء أثر بشكل سلبي، على المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وعلى الأوضاع المادية والاجتماعية، للكثير من المواطنين، حاولنا إيجاد الحلول، للحد من آثار هذه الأزمة. وقد بادرنا، منذ ظهور هذا الوباء، بإحداث صندوق خاص للتخفيف من تداعياته، لقي إقبالا تلقائيا من طرف المواطنين. كما أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، من خلال دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المتضررة، والحفاظ على مناصب الشغل، وعلى القدرة الشرائية للأسر، بتقديم مساعدات مادية مباشرة. وقمنا بإنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار، للنهوض بالأنشطة الإنتاجية، ومواكبة وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

شعبي العزيز،

من حقنا اليوم، أن نعزز بنجاح المغرب في «معركة الحصول على اللقاح»، التي ليست سهلة على الإطلاق، وكذا بحسن سير الحملة الوطنية للتلقيح، والانخراط الواسع للمواطنين فيها. وإيماننا منا بأن السيادة الصحية عنصر أساسي في تحقيق الأمن

والحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن عيد العرش، الذي نخلد اليوم، بكل اعتزاز، ذكراه الثانية والعشرين، يمثل أكثر من مناسبة للاحتفال بذكرى جلوسنا على العرش. فهو يجسد روابط البيعة المقدسة، والتلاحم القوي، الذي يجمع على الدوام، ملوك وسلاطين المغرب بأبناء شعبهم، في كل الظروف والأحوال. فالمغرب دولة عريقة، وأمة موحدة، تضرب جذورها في أعماق التاريخ. والمغرب قوي بوحدته الوطنية، وإجماع مكوناته حول مقدراته. وهو قوي بمؤسساته وطاقات وكفاءات أبنائه، وعمله على تنميته وتقديمه، والدفاع عن وحدته واستقراره. إن هذا الرصيد البشري والحضاري المتجدد والمتواصل، هو الذي مكن بلادنا من رفع التحديات، وتجاوز الصعوبات، عبر تاريخها الطويل والحديث.

شعبي العزيز،

نود في البداية، أن نجدد عبارات الشكر لكل الفاعلين في القطاع الصحي، العام والخاص والعسكري، وللقوات الأمنية، والسلطات العمومية، على ما أبانوا عنه من تقان وروح المسؤولية، في مواجهة وباء كوفيد 19.

وليس هناك أي منطوق معقول، يمكن أن يفسر الوضع الحالي، لا سيما أن الأسباب التي كانت وراء إغلاق الحدود، أصبحت متجاوزة، ولم يعد لها اليوم، أي مبرر مقبول.

نحن لا نريد أن نغتاب أحدا، ولا نعطي الدروس لأحد؛ وإنما نحن إخوة فرق بيننا جسم دخيل، لا مكان له بيننا.

أما ما يقوله البعض، بأن فتح الحدود لن يجلب للجزائر، أو للمغرب، إلا الشر والمشاكل؛ فهذا غير صحيح. وهذا الخطاب لا يمكن أن يصدقه أحد، خاصة في عصر التواصل والتكنولوجيات الحديثة.

فالحدود المغلقة لا تقطع التواصل بين الشعبين، وإنما تساهم في إغلاق العقول، التي تتأثر بما تروج له بعض وسائل الإعلام، من أطروحات مغلوبة، بأن المغاربة يعانون من الفقر، ويعيشون على التهريب والمخدرات. وبإمكان أي واحد أن يتأكد من عدم صحة هذه الادعاءات، لا سيما أن هناك جالية جزائرية تعيش في بلادنا، وهناك جزائريون من أوروبا، ومن داخل الجزائر، يزورون المغرب، ويعرفون حقيقة الأمور.

وأنا أؤكد هنا لأشقائنا في الجزائر، بأن الشر والمشاكل لن تأتيكم أبدا من المغرب، كما لن يأتيكم منه أي خطر أو تهديد؛ لأن ما يمسكم يمسننا، وما يصيبكم يضربنا.

لذلك، نعتبر أن أمن الجزائر واستقرارها، وطمأنينة شعبها، من أمن المغرب واستقراره.

والعكس صحيح، فما يمس المغرب سيؤثر أيضا على الجزائر؛ لأنهما كالجسد الواحد.

ذلك أن المغرب والجزائر، يعانيان معا من مشاكل الهجرة والتهريب والمخدرات، والاتجار في البشر.

فالعصابات التي تقوم بذلك هي عدونا الحقيقي والمشارك. وإذا عملنا سويا على محاربتها، سنتمكن من الحد من نشاطها، وتجفيف منابعها.

ومن جهة أخرى، نتأسف للتوترات الإعلامية والدبلوماسية، التي تعرفها العلاقات بين المغرب والجزائر، والتي تسيء لصورة البلدين، وتترك انطباعا سلبيا، لا سيما في المحافل الدولية.

لذا، ندعو إلى تغليب منطق الحكمة، والمصالح العليا، من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف، الذي يضيع طاقات بلدينا، ويتنافى مع روابط المحبة والإخاء بين شعبينا.

فالمغرب والجزائر أكثر من دولتين جارتين، إنهما توأمان متكاملان.

لذا، أدعو فخامة الرئيس الجزائري، للعمل سويا، في أقرب وقت يراه مناسبا، على تطوير العلاقات الأخوية، التي بناها شعبانا، عبر سنوات من الكفاح المشترك.

وإننا نتطلع أن يشكل «الميثاق الوطني من أجل التنمية»، إطارا مرجعيا، من المبادئ والأولويات التنموية، وتعاقدا اقتصاديا واجتماعيا، يؤسس لثورة جديدة للملك والشعب.

وبصفتنا المؤتمن على مصالح الوطن والمواطنين، سنحرص على مواكبة هذا التزليل، بما يلزم من إجراءات وآليات.

شعبي العزيز،

نغتتم هذه المناسبة المجيدة، لنوجه تحية إشادة وتقدير إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وتجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

كما نستحضر، بكل وفاء وأرواح وتضحيات أجدادنا الكرام، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وكل شهداء الوطن الأبرار.

قال تعالى ﴿إِن يَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾. صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الاستراتيجي للبلاد، فقد أطلقنا مشروعنا رائدا، في مجال صناعة اللقاحات والأدوية والمواد الطبية الضرورية بالمغرب. ورغم كل هذا، لا بد من التنبيه إلى أن الوباء مازال موجودا، وأن الأزمة مازالت مستمرة. وعلى الجميع مواصلة اليقظة، واحترام توجيهات السلطات العمومية، في هذا الشأن.

شعبي العزيز،

بفضل هذا الجهود الوطني الجماعي، يسجل الاقتصاد الوطني مؤشرات إيجابية، على طريق استعادة قدراته الكاملة.

وقد تعززت هذه الوضعية، والحمد لله، بنتائج الموسم الفلاحي الجيد، الذي أنعم به الله علينا؛ والذي يساهم في توفير المنتج الفلاحي الوطني، وإشاعة روح الطمأنينة لدى المواطنين.

ويأتي هذا التطور الملحوظ، في سياق واعد، بعد تقديم اللجنة الخاصة للنموذج التنموي لمقترحاتها، التي تسمح بإطلاق مرحلة جديدة، لتسريع الإقلاع الاقتصادي، وتوطيد المشروع المجتمعي، الذي نريده لبلادنا.

لقد قامت اللجنة باجتهاد بناء و مشكور، و بعمل وطني، شاركت فيه القوى الحية للأمة، من أحزاب سياسية، و هيئات اقتصادية ونقابية واجتماعية، ومجتمع مدني، وعدد من المواطنين.

وكما كان الشأن في مرحلة الإعداد، فإننا نعتبر تنفيذ هذا النموذج، مسؤولية وطنية، تتطلب مشاركة كل طاقات وكفاءات الأمة، خاصة تلك التي ستتولى المسؤوليات الحكومية والعمومية، خلال السنوات القادمة.

وإننا نتطلع أن يشكل «الميثاق الوطني من أجل التنمية»، إطارا مرجعيا، من المبادئ والأولويات التنموية، وتعاقدا اقتصاديا واجتماعيا، يؤسس لثورة جديدة للملك والشعب.

وبصفتنا المؤتمن على مصالح الوطن والمواطنين، سنحرص على مواكبة هذا التزليل، بما يلزم من إجراءات وآليات.

شعبي العزيز،

بموازاة مع مبادراته التنموية، على المستوى الداخلي، فإن المغرب يحرص، بنفس العزم، على مواصلة جهوده الصادقة، من أجل توطيد الأمن والاستقرار، في محيطه الإفريقي والأوروبي-متوسطي، وخاصة في جواره المغاربي.

وإيماننا بهذا التوجه، فإننا نجدد الدعوة الصادقة لأشقائنا في الجزائر، للعمل سويا، دون شروط، من أجل بناء علاقات ثنائية، أساسها الثقة والحوار وحسن الجوار.

ذلك، لأن الوضع الحالي لهذه العلاقات لا يرضينا، وليس في مصلحة شعبينا، وغير مقبول من طرف العديد من الدول.

فقناعتني أن الحدود المفتوحة، هي الوضع الطبيعي بين بلدين جارين، وشعبين شقيقين.

لأن إغلاق الحدود يتنافى مع حق طبيعي، ومبدأ قانوني أصيل، تكرسه المواثيق الدولية، بما في ذلك معاهدة مراكش التأسيسية لاتحاد المغرب العربي، التي تنص على حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين دوله.

وقد عبرت عن ذلك صراحة، منذ 2008، و أكدت عليه عدة مرات، في مختلف المناسبات.

خاصة أنه لا فخامة الرئيس الجزائري الحالي، ولا حتى الرئيس السابق، ولا أنا، مسؤولين على قرار الإغلاق.

ولكننا مسؤولون سياسيا وأخلاقيا، على استمراره؛ أمام الله، وأمام التاريخ، وأمام مواطنينا.



ARRAKECH 2016

22 | CMP12 | CMA1

CLIMATE CHANGE CONFERENCE

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير

المناخ



CH 2016

تأمين مؤتمر كوب 22.. تجربة أمنية رائدة بإشعاء دولي وإشادة ملكية

«لقد أُنعم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بإشادته الكريمة وتقديره السامي على جميع المندخلين والفاعلين الذين شاركوا في إخراج مؤتمر اتفاقية الأطراف حول التغيرات المناخية (كوب 22)، التي أحضرنها مدبنة مراكش، وخض جلالته الكريمة بالذكر أسرة الأمن الوطني».

مقتطف من رسالة التهنئة والتتويه التي بعث بها المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني لجميع المصالح الأمنية بتاريخ 19 نونبر 2016.



MARRAKECH

الإطار العام.. للاتفاقية الإطار

الوطني بأن يتوجه إلى جميع موظفي الشرطة، نساء ورجالاً، على الصعيدين المركزي والجهوي، بتهنئة خاصة واشادة عالية بالجهودات الكبيرة التي بذلوها لضمان المواكبة الأمنية المحكمة لهذا الحدث العالمي الهام، مثمناً حسنهم المهني الكبير، ومقدراً تفانيهم في إنجاح هذا الموعد القاري، الذي ساهم في زيادة إشعاع المغرب، كبلد ينعم بالأمن والأمان، وكفضاء للتعايش المشترك بين مختلف الحضارات والثقافات، في ظل السياسة الرشيدة للجناب الشريف، أسماها الله وأعز أمره».

وقد عزى السيد عبد اللطيف حموشي، المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، نجاح المؤسسة الأمنية في تدبير مؤتمر كوب 22 إلى عدة عوامل أساسية خصّ منها بالذكر «التطبيق المحكم للأعمال النظامية، والتنفيذ الدقيق للترتيبات الأمنية، سواء على صعيد ولاية أمن مراكش، أو بمختلف المنافذ الحدودية للمملكة، بالإضافة إلى الدعم البشري واللوجستيكي والتقني الذي وفرته المصالح المركزية وباقي القيادات الأمنية الجهوية»، معتبراً ذلك «مدخلاً مهماً ساهم في إنجاح هذا المؤتمر العالمي، وإبراز دور المغرب كفاعل إقليمي ودولي، فضلاً عن تشريف المديرية العامة للأمن الوطني كجهاز قادر على ضمان التغطية الأمنية للتظاهرات والملتقيات العالمية، وتوفير الأمن لجميع المواطنين والمقيمين».

ولم يقف المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني عند حدود تقييم عمل المؤسسة الأمنية والإشادة بمهامها خلال عمليات التدبير الأمني لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22)، بل تسلح برؤية استشرافية للأمد المنظور والمتوسط والبعيد عندما أهاب بنساء ورجال الأمن الوطني «من أجل المبادرة بترصيد هذه الممارسات الأمنية الفضلى، وتطويرها وفق المستجدات الراهنة والمستقبلية، بما يسمح بجعل الأمن الوطني دعامة أساسية للتنمية المستدامة ببلادنا، وشريكا أساسيا في إنجاح مختلف الاستراتيجيات الوطنية».

واليوم، وبعد مرور حوالي خمس سنوات على تنظيم بلادنا للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر COP-22، قررت مجلة الشرطة أن تعيد تركيب الأحداث واستقراء الترتيبات الأمنية التي اعتمدها المديرية العامة للأمن الوطني بالتضافر مع باقي السلطات العمومية والأمنية الوطنية، والتي ساهمت بشكل كبير في إنجاح هذا الحدث العالمي وحظيت بإشادة ملكية سامية. والهدف يبقى مزدوجاً من وراء هذه القراءة بأثر رجعي، فهي تصبو أولاً إلى ترصيد هذه التجربة المهمة وفقاً لتعليمات المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني، كما أنها تروم ثانياً تحسيس القارئ بأهمية البعد الأمني عند تنظيم أية تظاهرة أو حدث بأبعاد قارية وعالمية.



© 2016 MAP

وقد تم تجسيد هذا الحضور الرائد في الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده خلال أشغال الجلسة الرسمية رفيعة المستوى للدورة، والتي ربط فيها جلالتة الكريمة اختيار المغرب لاحتضان هذا المؤتمر الأممي بكونه «أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات».

وإذا كان العالم بأسره على وجه العموم، والمهتمين بالتغيرات المناخية والمحافظة على البيئة على وجه الخصوص، قد تابعوا أطوار وفعاليات ومخرجات وتوصيات هذا المؤتمر، الذي كان يرنو إلى حماية البيئة المستدامة وينشد تجنيب الأجيال القادمة مخاطر الاحتباس الحراري وتهديدات التغيرات المناخية الناشئة عن عمل الإنسان، إلا أن القلة القليلة من المتابعين والرأي العام الوطني والدولي من اطلعوا أو خبروا حجم ومستوى الجهودات الأمنية والتدابير الشرطية التي بذلت من أجل إنجاح هذا المؤتمر الدولي، والتي جعلت المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني يرف لجميع نساء ورجال الشرطة كريم العطف الملكي السامي في رسالة التتويه التي بعث بها، ومما جاء فيها: «واعترازاً بسابغ العطف الملكي، وغامر الرضا السامي، يتشرف المدير العام للأمن

بصمت المملكة المغربية على حضور دولي وازن وإشعاع قاري لاهت بمناسبة احتضانها للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22)، والتي انعقدت بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 7 و18 نونبر من سنة 2016. وقد تم تجسيد هذا الحضور الرائد في الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده خلال أشغال الجلسة الرسمية رفيعة المستوى للدورة، والتي ربط فيها جلالتة الكريمة اختيار المغرب لاحتضان هذا المؤتمر الأممي بكونه «أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات».

وإذا كان العالم بأسره على وجه العموم، والمهتمين بالتغيرات المناخية والمحافظة على البيئة على وجه الخصوص، قد تابعوا أطوار وفعاليات ومخرجات وتوصيات هذا المؤتمر، الذي كان يرنو إلى حماية البيئة المستدامة وينشد تجنيب الأجيال القادمة مخاطر الاحتباس الحراري وتهديدات التغيرات المناخية الناشئة عن عمل الإنسان، إلا أن القلة القليلة من المتابعين والرأي العام الوطني والدولي من اطلعوا أو خبروا حجم ومستوى الجهودات الأمنية والتدابير الشرطية التي بذلت من أجل إنجاح هذا المؤتمر الدولي، والتي جعلت المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني يرف لجميع نساء ورجال الشرطة كريم العطف الملكي السامي في رسالة التتويه التي بعث بها، ومما جاء فيها: «واعترازاً بسابغ العطف الملكي، وغامر الرضا السامي، يتشرف المدير العام للأمن

كوب 22.. حدث أمني غير مسبوق

ومن المؤشرات الرقمية الدالة على حجم ومستوى هذه التظاهرة ذات البعد الدولي، نشير كذلك إلى أن الفضاء المخصص لاحتضان أشغال المؤتمر بمنطقة «باب إيفلي» بمدينة مراكش، قد تم تقسيمه إلى أربع مناطق متاخمة لكنها مختلفة ومتباينة في طبيعة تغطيتها الأمنية وفي تدابير الأمن الخاص بها. فمثلا المنطقة الزرقاء (zone bleue) التي تخضع لهيئة الأمم المتحدة، والمخصصة أساسا للجلسة رفيعة المستوى وتضم قاعات العروض والندوات والأنشطة الأممية، فقد تم تشييدها على مساحة إجمالية ناهزت 140 ألف متر مربع، من بينها 100 ألف متر مربع كلها مبنية ومغطاة؛ وتليها المنطقة الخضراء (zone verte) المعروفة بمنطقة المجتمع المدني، والتي تم إحداثها على مساحة 12 ألف متر مربع مبنية ومجهزة؛ ثم هناك منطقة الإبداع (zone innovation) الممتدة بدورها على 12 ألف متر مربع، والتي تم تجهيزها ببنية تحتية للربط الهاتفي وبشبكة الأنترنت وغيرها من مستلزمات البنية التحتية الخاصة بالفضاءات والأروقة؛ وأخيرا هناك الفضاءات الخارجية المشتركة (espaces extérieurs communs)، وهي عبارة عن فضاءات مفتوحة

يكفي أن يطلع القارئ على بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة ليُدرك حجم ومستوى مؤتمر (كوب 22) في أبعاده الأمنية وتدابيره الشرطية. فلأول مرة تحتضن بلادنا مؤتمرا أمميا يحظى بالرعاية الملكية السامية ويعرف حضور ملوك ورؤساء حكومات ومندوبين ساميين يمثلون 195 دولة طرف إلى جانب الاتحاد الأوروبي، الذي يوصف بأنه الطرف 196 في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية. وهذا المؤتمر لم يقتصر فقط على الحضور الرسمي الحكومي، بل تميز أيضا بحضور العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بالمناخ والبيئة، وممثلين عن الهيئات ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهم مراقبين وملاحظين، علاوة على المئات من الصحفيين والمراسلين الذين يمثلون وسائل إعلام وطنية ودولية من مختلف القارات الخمس، ليلعب العدد الإجمالي للمشاركين في هذه التظاهرة ما يناهز 25 ألف مشاركة ومشارك من مختلف الجنسيات.

© 2016 DGSN





السيد المدير العام للأمن الوطني في زيارة تفقدية للترتيبات الأمنية

© 2016 MAP

سلا ومطار مراكش المنارة صوب أماكن الإقامة والمنطقة الزرقاء أو من هذه الأخيرة نحو المنافذ الحدودية عند إجراءات المغادرة. وكل هذه المهام والمسؤوليات كانت تحتاج لترتيبات أمنية دقيقة، وسيناريوهات افتراضية للمحاكاة والتمرين، ومخططات عمل ميدانية مكثفة ومتناسقة استوجبت تعبئة 10.386 شرطية وشرطي من مختلف التخصصات الأمنية، تم تسخيرهم لمواكبة وتدبير الشروط الأمنية للمؤتمر بشكل مباشر بمدينة مراكش، دون احتساب باقي الشرطيات والشرطيين الذين تدخلوا بشكل غير مباشر في إنجاح هذه التظاهرة.



© DGSN

تضم باحات الاسترخاء والراحة ومرابد السيارات والفضاءات التقنية ومراكز القيادة والتتبع الأمني... الخ. فجميع هذه المناطق والفضاءات تحتاج إلى تغطية أمنية محكمة ودقيقة، ويحتاج الدخول والخروج منها والتحرك داخلها لتدابير الأمن والسلامة، كما يحتاج التحرك منها وإليها انطلاقاً من أماكن الإقامة والإيواء لعملية خفر أمني دقيق. بل وتزداد أهمية ومستوى هذه التدابير الأمنية إذا علمنا أن هذه الفضاءات استقبلت 195 من قادة العالم في ظرف زمني واحد، مصحوبين بوفود ومساعدين وحراس أمنيين ومنظمات مدنية من مختلف دول العالم، دون أن ننسى طبعاً العمل النظامي الاعتيادي المتمثل أساساً في تدبير المطلب الأمني اليومي لسكان مدينة مراكش التي كانت تحتضن هذه التظاهرة ذات البعد الدولي.

كما تبرز أهمية وحجم التغطية الأمنية المخصصة لهذه التظاهرة عندما نعلم أيضاً بأن اللجنة المنظمة للمؤتمر قد خصصت 17 مؤسسة فندقية لإقامة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة، و66 وحدة سياحية لإيواء المشاركين في المؤتمر، وهي مسألة بالغة التعقيد وذات كلفة أمنية عالية، على اعتبار أن مصالح الأمن الوطني كانت ملزمة بتتصيب حراسات ثابتة ومنتقلة في محيط هذه المؤسسات الفندقية المتباعدة نسبياً في مختلف أرجاء المدينة الحمراء، وتأمين عمليات الخفر والحراسة المقربة في جميع التنقلات المتزامنة للوفود نحو المنطقة الزرقاء حيث كانت تجري أشغال المؤتمر أو خلال الجولات الخاصة والزيارات السياحية.

وعلى مستوى المنافذ والمراكز الحدودية، فإن مصالح الأمن الوطني كانت مجندة ومعبأة أيضاً لتأمين الاستقبال والحماية والخفر انطلاقاً من مختلف المطارات التي استقبلت زوار المملكة المهمين وكبار الشخصيات المشاركة، سواء من مطار محمد الخامس الدولي بالدار البيضاء ومطار الرباط



BLUE ZONE
المنطقة الزرقاء

MARRAKECH 2016
COP22 | CMP12 | CMA1
مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي
2016 | 13-19 أيلول | 2016

140 000 متر مربع

تخضع لمدينة الأمم المتحدة، والمخصصة أساسا للجلسة رفيعة المستوى وتضم قاعات العروض والندوات والأنشطة الأهمية

منطقة الإبداع
Zone innovation

12 000 متر مربع

تم تجهيزها ببنية تحتية للربط الهاتفي وبشبكة الأنترنت وغيرها من مستلزمات البنية التحتية الخاصة بالفضاءات والأروقة

الفضاءات الخارجية المشتركة
Espaces extérieurs communs

فضاءات مفتوحة

تضم باحات الاسترخاء والراحة ومرابد السيارات والفضاءات التقنية ومراكز القيادة والتتبع الأمني

GREEN ZONE
المنطقة الخضراء

MARRAKECH 2016
COP22 | CMP12 | CMA1
مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي
2016 | 13-19 أيلول | 2016

12 000 متر مربع

المعروفة بمنطقة المجتمع المدني

تقسيم الفضاء المخصص لاحتضان أشغال المؤتمر بمنطقة «باب إيفلي» بمدينة مراكش.

كوب 22.. بروتوكول الأمن والسلامة

«يقتضي كل عمل نظامي يكتسب بعدا دوليا أو تكتفه مخاطر أمنية أو يطرح تحديات مهمة.. اعتماد بروتوكول دقيق للأمن والسلامة». فهذه هي القاعدة الأساسية رقم واحد التي تحكم عمل مصالح المديرية العامة للأمن الوطني قبل تنظيم واحتضان أي حدث أو تظاهرة مثلما هو الشأن بالنسبة للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية (كوب 22). لكن ما هو بروتوكول الأمن والسلامة؟ وما هي التدابير الجديدة التي تميز بها مؤتمر كوب 22 باعتباره حدثا غير مسبوق ببلادنا؟



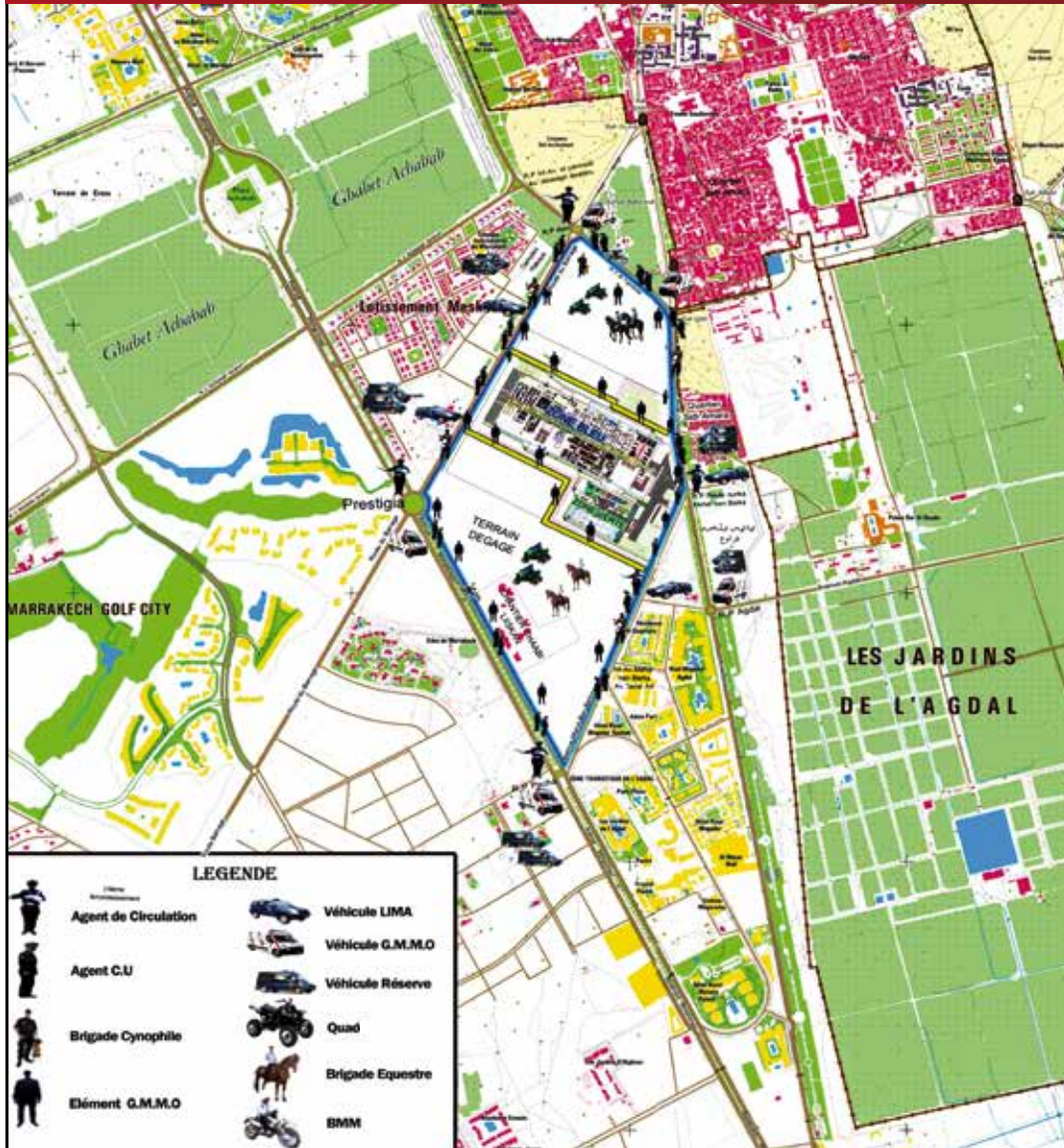
أمنية معينة، ومسار طريق الإجلاء عند وقوع حادثة في مسار الموكب الرسمية، بل إنه ملزم بمعرفة حتى سيناريو الإجلاء الذي يكون قد خضع لتمارين محاكاة أكثر من مرة في وقت سابق. فالغاية من بروتوكول الأمن والسلامة هي أن يعرف كل عنصر أمني طبيعة مهمته بالتدقيق، ونطاق تدخله بالتفصيل، وكيفية تعامله مع الأحداث الطارئة، فضلا عن السماح للقيادة الأمنية بالتدخل بشكل استباقي لتقويم أي خلل قد يحول دون إنجاح التدابير الأمنية الموكبة للحدث أو التظاهرة.

وبما أن مؤتمر كوب 22 هو حدث غير مسبوق، ويتجاوز في أهميته ومستواه العديد من التظاهرات والمليقات التي احتضنتها بلادنا في السنوات الخمس الأخيرة، فقد كان بروتوكول الأمن والسلامة الخاص بالتظاهرة هو الآخر مختلفا ومتميزا عن باقي البروتوكولات النظامية المتعلقة بباقي التظاهرات الأخرى المماثلة. فقد وضعت ولاية أمن

في البداية، يتجسد عمليا بروتوكول الأمن والسلامة في "مصوغة أو دليل مكتوب"، يتضمن دراسة ميدانية وطبوغرافية وتقنية للتظاهرة عموما : مكان تنظيمها، وطبيعة المشاركين فيها، والتحديات والتهديدات المرتبطة بها، وكيفية وسبل تأمينها، وعدد الحصيص الأمني اللازم لذلك مشفوعا بالمعدات والآليات الضرورية لهذه المهمة، مع بيان دقيق بأسماء وعدد المسؤولين والشرطيين المكلفين بكل مهمة، ولاتحة بهويات من ينوب عنهم إذا وقع أي عارض أو طارئ، فضلا عن تسطير لمختلف الممرات والمسالك المعتمدة في التنقل ومسارات الإجلاء عند الاقتضاء.

فلا مكان للصدفة أو الارتجال عند الحديث عن بروتوكول الأمن والسلامة، إذ يجب أن يكون المسؤول الأمني الأول عن التظاهرة يعرف كل التفاصيل والجزئيات، بما في ذلك اسم وهوية الشرطي الذي سيكون مكلفا بتنظيم السير في نقطة

الخريطة الطبوغرافية لمكان احتضان التظاهرة

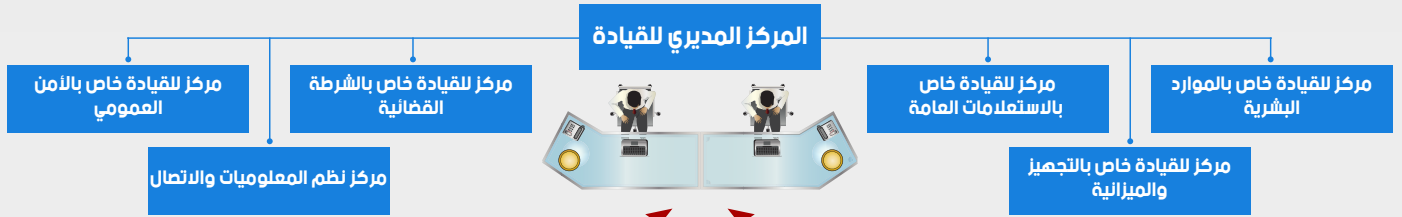




© 2016 DGSN

هيكلة تدبير العمل الأمني النظامي الخاص بالكوب 22

على الصعيد المركزي



ولاية أمن مراكش

مركز أعلى للقيادة تحت إشراف والي أمن مراكش

10.386
شرطية وشرطي



لجنة التدبير الإداري
للشؤون الموظفين

اللجنة
اللوجستية

لجنة
التتبع والمراقبة

اللجنة الطبية



مراكش بتتسيق مع المصالح المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني بروتوكولا للأمن والسلامة يتكون من 169 صفحة من الحجم الكبير، حددت بشكل دقيق وبالخرائط الطبوغرافية مكان احتضان التظاهرة، والممرات المؤدية منها صوب أماكن الإقامة، وطريقة تنقيط وتشخيص والتعرف على المشاركين، وكيفية التنسيق بين مصالح الأمن ومسؤولي الأمم المتحدة بالمنطقة الزرقاء، وطريقة تفتيش ومراقبة المركبات والشاحنات المخصصة لنقل الأموال صوب الشبايك الأوتوماتيكية بمكان التظاهرة، وشاحنات نقل المحروقات وشاحنات نقل المواد الاستهلاكية والغذائية الموجهة للمشاركين ولمكان التظاهرة. فكل شيء تم استحضاره وتدوينه وتوثيقه في هذا البروتوكول، مهما كانت طبيعته وقيمته، بما في ذلك مكان وضع السدود القضائية التي ناهز عددها تسعة سدود موزعة على مداخل ومخارج المدينة، ومكان التزود بالوقود وترقيم الشاحنة المخصصة لذلك واسم السائق المكلف بهذه المهمة... الخ.

ولم يغفل بروتوكول الأمن والسلامة الخاص بهذه التظاهرة تنصيب مراكز قطاعية للقيادة (postes de commandement)، مهمتها الإشراف على مجال محدد من العمل الأمني النظامي. فمثلا تم إحداث مركز أعلى للقيادة مهمته تنسيق وتدبير جهود كافة المتدخلين الأمنيين على امتداد جميع مراحل تنظيم هذه التظاهرة، معززا ومدعوما بمركز للقيادة خاص بالشرطة القضائية، يتولى مهمة تنسيق مهام الوحدات العملية المكلفة بمكافحة الجريمة وإعداد تقارير حول الأحداث الإجرامية الطارئة، ومركز للقيادة خاص بالأمن العمومي مهمته هي التنسيق بين مصالح ووحدات الأمن العمومي ومصالح ولاية أمن مراكش، والإشراف على المجموعات المتنقلة للمحافظة على النظام العام، ثم هناك أيضا مركز للقيادة الخاص بالأسفار الرسمية والحماية المقربة، الذي انصبت مهمته على التنسيق مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون ومديرية أمن القصور والإقامات الملكية بالنسبة لتأمين تحركات وضمنان مرافقة الملوك ورؤساء الدول المشاركة في المؤتمر.

كما تم أيضا تنصيب مركز للقيادة خاص بالهيئات والمجموعات المكلفة بالمحافظة على النظام العام، لتدبير عناصر الدعم والتعزيز، وتحديد طبيعة مهامهم والإشراف عليها، ثم مركز للقيادة خاص بالاستعلامات العامة مهمته إعلام القيادة الأمنية بجميع الأحداث الطارئة واستشراف السيناريوهات المقترضة، ثم هناك أيضا مركز للقيادة خاص بالموارد البشرية، يتولى تدبير تدفقات الدعم والتعزيز الأمني، والسهر على احترام قواعد الطاعة والانضباط، وضمنان التدبير الإداري لشؤون الموظفين والموظفين المكلفين بمهمة المشاركة في تدبير مؤتمر كوب 22. كذلك، تم إحداث مراكز للقيادة خاصة بالميزانية والتجهيز ونظم المعلومات والاتصال تولت على التوالي تدبير البنية التحتية المعلوماتية وتوفير المعدات والآليات والموارد المالية اللازمة لعمل الوحدات الشرطية المكلفة بتأمين التظاهرة.





© DGSN

© DGSN

التقنيات الحديثة.. لتأمين كوب 22

(badges) الخاصة بأعضاء الوفود والمشاركين. وهي عملية لم تكن بالسهولة المتصورة نظرا للعدد الكبير للمشاركين من جهة، وطبيعتهم من جهة ثانية، فضلا عن تزامن حضورهم في وقت واحد ومتقارب جدا. وفي نفس الإطار، حرصت المديرية العامة للأمن الوطني أيضا على الرفع من شبائيك استقبال الوفود المشاركة في المنافذ الحدودية والتي ناهز عددها 88 شباكيا، من بينهم 42 عند الوصول و46 عند المغادرة، وذلك في سعي حثيث لضمان انسيابية العبور وتدقق المشاركين بسلسلة مع احترام النظم والمعايير المحددة دوليا.

فرغم حجم وجسامته الجهود المبذولة لتأمين هذه التظاهرة، والتي خرج منها المغرب رائدا إقليمياً ودولياً، وبصمت فيها مصالح الأمن الوطني على نجاحات باهرة حظيت بإشادة ملكية سامية، إلا أن النتيجة المهمة التي تم استخلاصها من هذه التجربة هي ترصيد ومراكمة مصالح الأمن الوطني لنموذج خاص بها في تنظيم ومواكبة التظاهرات والملتقيات ذات البعد القاري والدولي. وهو النموذج الذي يعرف باستمرار عمليات ممنهجة للتحسين والتطوير والتحديث بما يسمح لبلادنا بالاعتماد على «الأمن» كداعم أساسي وكقيمة مضافة في جميع ملفات الترشيح لاحتضان كبرى التظاهرات والملتقيات السياسية والرياضية والفنية على المستوى العالمي.

وعيا منها بأهمية وحجم التظاهرة، فقد سخرت المديرية العامة للأمن الوطني مختلف التقنيات والتكنولوجيات الحديثة لضمان التدبير الرشيد والمحكم لمؤتمر كوب 22، إذ تم تدشين قاعة القيادة والتسيق بولاية أمن مراكش بالتزامن مع هذه التظاهرة، بغرض تدبير التدخلات الأمنية في الشارع العام، وتسيق تحركات رؤساء الوفود المشاركة، بفارق زمني لا يتعدى أحيانا دقيقة واحدة، فضلا عن الإشراف على نظام المراقبة الحضرية بالكاميرات. كما تم تجنيد فرق متخصصة للمراقبة بالمنظارات التي تشتغل بالأشعة تحت الحمراء، وفرق للكشف عن المتفجرات وتطهير فضاءات المؤتمر وأماكن الإقامة، ووحدات للكشف عن المواد الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية، وفرق للدعم والرصد والتفتيش للمركبات وشاحنات الإمداد المرخص لها بولوج مستودعات المؤتمر، علاوة على إحداث نظام للأمن المعلوماتي لتفادي عمليات الاختراق والقرصنة التي قد تطل البنية المعلوماتية للمؤتمر.

وفي سياق ذي صلة، تم كذلك اعتماد نظام للمراقبة المتقدمة المعروف اختصارا بـ (Remote Search Park)، وهو بنية أمنية منذورة للرصد والتفتيش والكشف عن الآثار المحتملة لمواد متفجرة أو إشعاعية أو كيميائية التي قد تستعمل في الشاحنات والمركبات المخصصة للإمداد، سواء شاحنات نقل الأموال أو المحروقات أو عربات المومنين التي تنقل المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها.

ونظرا للعدد الكبير للمشاركين الأجانب والوطنيين في هذا المؤتمر، والذين ناهز عددهم 25 ألف مشارك، فقد سخرت المديرية العامة للأمن الوطني جميع مصالحتها ووحداتها التقنية لإنجاح وتسريع عملية الاعتماد واستصدار شارات المشاركة



الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى..



حوار مع
العميد الممتاز رشيد البلغيثي علوي
رئيس مصلحة اللوجستيك والتدخلات الميدانية
بمديرية الشرطة القضائية

في أعقاب العمليات الإرهابية الفاشمة التي استهدفت خمس مواقع بمدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني بالتفكير في خلق بنيات أمنية و وحدات تقنية متطورة لمساعدة المحققين في مكافحة قضايا الإرهاب والتطرف واستجلاء حقيقة الأحداث الأمنية الكبرى، وذلك في سياق وطني كان يتسم وقتها بالإجماع على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية مندمجة لمكافحة مخاطر التهديد الإرهابي المتصاعد حينئذ في المحيط الإقليمي لبلادنا وكذا على المستوى الدولي.



© DGSN



ولإلزام أكثر بمهام وأنشطة هذه الوحدة الأمنية المتخصصة، والإحاطة بمختلف التدخلات التي باشرتها في إطار الأحداث والعمليات الكبرى، طرحت مجلة الشرطة بعض الأسئلة والاستفسارات على عميد الشرطة الممتاز رشيد البلغيثي علوي، رئيس مصلحة اللوجيستيك والتدخلات الميدانية بمعهد العلوم والأدلة الجنائية التابع لمديرية الشرطة القضائية، والذي يشرف عمليا على الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى.

ومن جملة الوحدات الأمنية المتخصصة العديدة التي أحدثتها المديرية العامة للأمن الوطني في إطار مبادرات تطوير المرفق العام الشرطي، بما يجعله قادرا على رفع تحديات الأنماط الإجرامية المستجدة وتحييد التهديدات المتصاعدة للخطر الإرهابي، نجد الوحدة المركزية للتدخلات في إطار الأحداث الأمنية الكبرى التي تتبع إداريا وتنظيميا مصلحة اللوجيستيك والتدخلات الميدانية على مستوى مديرية الشرطة القضائية.

المعدات ومستوى التأهيل البشري بعد سنة 2015 بعدما أطلق المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني مسلسل الإصلاح العميق والشامل للمرفق العام الشرطي. أمّا فيما يتعلق بالشق الثاني من سؤالكم، فإن طبيعة مهام هذه الوحدة تجمع بينا هو أمني احترازي وقضائي زجري! وبعبارة أخرى، فإن هذه الوحدة تباشر إجراءات أمنية احترازية تتمثل في فحص وتفتيش جميع الفضاءات والأماكن التي تحتضن التظاهرات والمليقات الكبرى التي تنظمها بلادنا، وهي في هذا الصدد تباشر إجراءات أمنية وقائية لتحديد المخاطر التي قد تهدد أمن وسلامة المشاركين في تلك التظاهرة وعموم المواطنين.

كما أن هذه الوحدة تضطلع بمهام تتقاطع مع المساطر القضائية، عندما يتم انتدابها للتفتيش في مسارح الجرائم الكبرى، كأن يتعلق الأمر بالتفتيش في مكان ارتكاب عمليات إرهابية يشتبه في استخدامها لعبوات ناسفة أو

تضطلع الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى بمهمة التفتيش والكشف عن جميع المواد المحظورة، بما فيها المتفجرات والمواد المشعة والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي تشكل تهديدا للصحّة العامة

الشرطة

هل يمكنكم الحديث عن سياق إحداث هذه الوحدة الأمنية وطبيعة مهامها؟

في البداية لا بد من التأكيد على أن الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى هي بنية شرطية متخصصة، لها مهام ذات بعد تقني بامتياز، وهي تتبع مصلحة اللوجيستيك والتدخلات الميدانية بمعهد العلوم والأدلة الجنائية بمديرية الشرطة القضائية. وقد بدأ التفكير في إحداث هذه الوحدة الأمنية في سياق عمليات التحديث التي عرفتها المديرية العامة للأمن الوطني بعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء على التوالي في سنتي 2003 و2007. لكن مسار هذه الوحدة سيرفع محطات فاصلة ومفصلية، إذ تم الشروع في العمل بها ميدانيا في سنة 2009، بينما ستعرف نقلة نوعية في



© 2011 DGSN

مواد بيولوجية أو إشعاعية. ففي مثل هذه الحالات يتسم دور هذه الوحدة الأمنية بالطابع القضائي، وتكون إجراءاتها داعمة لضباط الشرطة القضائية بهدف تجميع وسائل الإثبات العلمية، والكشف عن طبيعة التفجيرات المرتكبة وغيرها.

الشرطة

عفا على جواكم، هل يمكن حصر مهام وحدتكم في تفتيش المرافق التي تحتضن التظاهرات الكبرى ومساعدة ضباط الشرطة القضائية في المسائل التقنية في أنواع معينة من الجرائم؟

مبدئياً تضطلع الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى بمهمة التفتيش والكشف عن جميع المواد المحظورة، بما فيها المتفجرات والمواد المشعة والكيماوية والبيولوجية وغيرها من المواد التي تشكل تهديدا للصحة العامة. والتفتيش المنشود هنا ينصرف للمرافق والفضاءات التي تحتضن التظاهرات والمليقات الدولية والوطنية الكبرى والزيارات الرسمية. كما يمتد أيضا ليشمل جميع الممرات والمسالك التي تعبرها المواكب الرسمية، وكذا المركبات والعربات المستعملة في خفر الشخصيات وضيوف المملكة سواء خلال الزيارات الرسمية أو في إطار الجولات الخاصة التي تتم على هامش هذه الزيارات. ولا يقتصر التفتيش والمسح والكشف عن المواد المحظورة على المرافق والمسالك المرورية فقط وإنما يضم أيضا حتى الشاحنات والمركبات المأذون لها بالإمداد والتموين داخل الفضاءات التي تحتضن التظاهرات. فكل شيء يخضع للتفتيش والكشف عن المتفجرات والمواد المحظورة عموما بغرض تحييد الخطر وتحقيق تطهير فضاء ومرافق التظاهرة.

كما تضم الوحدة فرقا للدعم اللوجستيكي في المسائل الفنية والتقنية، إذ سبق للوحدة المركزية للتدخلات أن قامت بالدعم التقني في عدة قضايا كبرى مثل أحداث حريق روزامور وسقوط مئذنة مسجد بمدينة مكناس وحادث التدافع الذي خلف قتلى في مهرجان فني بالرباط وتفجيرات حادث أركانة بمراكش، حيث اضطلعت الوحدة، علاوة على وظائف التفتيش، بمهمة المساعدة في إجراءات تشخيص هوية الجثث والضحايا باستعمال مختلف التقنيات الحديثة.

الشرطة

خلال عملكم الميداني، هل يتم التنسيق مع مصالح وفرق أمنية أخرى؟

بكل تأكيد، تشغل الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى بشكل وثيق وتنسيق ميداني محكم مع العديد من الفرق الأمنية الأخرى ذات

الاختصاص المتماثل والمتقاطع. فمثلا خلال عمليات تفتيش مرافق التظاهرات الكبرى، مثل كوب 22 وغيرها، تعمل هذه الوحدة بالتنسيق مع فرقة الكلاب المدربة للشرطة (الفرقة السينوتقنية) ومع فرق الكشف عن المتفجرات، وذلك وفق بروتوكول دقيق يحدد طريقة عمل وتدخل كل فرقة على حدة.

ففي الممارسة العملية، تقوم الوحدة المركزية للتدخلات بالتعاون مع الكلاب المدربة للشرطة وفرقة الكشف عن المتفجرات بمسح وتفتيش المرافق التي قد تحتضن التظاهرات والمليقات الكبيرة. وهذا التفتيش يكون عادة قبل تنظيم التظاهرة وقد يكون بوقت سابق يمكن أن يمتد لأيام وأسابيع بحسب حجم التظاهرة ومستواها. وخلال عملية التفتيش يتم الاهتداء بدليل عملي يوضح بشكل دقيق طريقة التفتيش والآليات والمعدات التقنية المعتمدة في الكشف والرصد والمسح الميداني. وعندما يتم الانتهاء من هذه العملية والتحقق من عدم وجود مخاطر مواد محظورة، يتم تعقيم الفضاء وتسليمه للمصالح الأمنية المكلفة بالحراسة التي تسهر على إقفاله وعدم السماح لأي شخص بولوجه ما لم يكن مرخصا له بذلك.

أما في حالة اكتشاف مواد محظورة، ففي هذه الحالة يتم استخدام بروتوكول خاص بالتعامل مع طبيعة المواد المكتشفة، حيث يتم تسليم الفضاء لوحدة الكشف عن المتفجرات إذا كانت هناك عبوات أو أجسام ناسفة ومتفجرة، أو يتم انتداب خبراء NRBC للكشف عن المواد البيولوجية والكيماوية المشعة في حالة اكتشافها.

تشغل الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى بشكل وثيق وتنسيق ميداني محكم مع العديد من الفرق الأمنية الأخرى ذات الاختصاص المتماثل والمتقاطع

السيرة

هل يمكنكم تقديم نظرة موجزة عن أولويات التفتيش الذي تنهض به الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى؟

كما قلت لكم سلفاً، تعمل الوحدة المركزية للتدخلات في الأحداث الأمنية الكبرى وفق بروتوكول ودليل عملي دقيق. وهذا الدليل الاسترشادي يحدد أولويات التفتيش في نقطتين أساسيتين: مكان التفتيش وطبيعة الأشياء المبحوث عنها. فبخصوص مكان التفتيش، فيقصد به جميع المناطق التي تحتضن التظاهرات والمليقات الكبرى، وتلك التي يحتمل أن يكون العاملون أو الجمهور معرضون فيها للهجوم بمواد محظورة، وكذا المناطق العامة التي قد يصلها شخص مشتبته في تورطه في قضايا الإرهاب، فضلاً عن مداخل ومخارج هذه الأماكن، والفضاءات القريبة منها ومستودعات السيارات وغيرها. أما ماذا تبحث عنه هذه الوحدة في جميع هذه المرافق والفضاءات؟ فهو بالأساس كل جسم مشكوك فيه لم يتم التعرف عليه، أو شيء ليس في موضعه الاعتيادي، وكذا كل شيء مفقود أو غريب عن المكان، أو شيء تم العبث به أو تفوح منه رائحة غريبة.. إلخ. فمثل هذه الأشياء والمواد هي التي تحظى بالأولوية القصوى في عمل الوحدة المركزية للتدخلات.

السيرة

ما هو تقييمكم لنشاط الوحدة المركزية للتدخلات الميدانية في الأحداث الأمنية الكبرى؟

يكفي أن أستعرض عليكم معطى واحداً للتحقق من مدى أهمية دور الوحدة المركزية للتدخلات في مختلف الأحداث والتظاهرات ذات البعد الدولي التي عرفتها بلادنا مؤخراً. فهذه الوحدة المتخصصة تكون دائماً حاضرة قبيل وإبان تنظيم واحتضان أية تظاهرة كبرى سواء كانت رياضية أو فنية أو ثقافية أو سياسية. فلقد شاركنا في تأمين الدورة الثانية والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22)، وفي ملتقيات كأس العالم للأندية التي احتضنها المغرب في مناسبتين، وفي كأس إفريقيا للأعبي المحليين (الشان) وفي جميع المؤتمرات الكبرى التي تنظمها بلادنا باستمرار باعتبارها «أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات»، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في كلمته السامية في أشغال الجلسة رفيعة المستوى في مؤتمر كوب 22.



© 2016 DCSN



والي أمن الرباط
في قلب الحدث وفي واجهة تدبير
الأعمال النظامية ذات البعد العالمي

«الزيارة البابوية نموذجا»



ترجمة
العميد الإقليمي توفيق ستري
رئيس المصلحة الإدارية الولائية بولاية أمن الرباط



© 2019 MAP



© 2021 DGSN

ذلك شأن كافة عواصم العالم، ولذلك فتدبير الأعمال النظامية الكبرى بالرباط هو تمرين بنيوي وليس مناسباتي بالنظر ليس فقط لحجم التظاهرات التي تحتضنها ولكن أيضا لأنها محج وطني وقبلة خاصة لمختلف أشكال حركات التظاهر الاجتماعي والتي قد تصل أحيانا إلى أكثر من 20 حركة يوميا في ظل مناخ الحريات العامة الذي تنعم بها بلادنا.

لذلك فتدبير الأعمال النظامية خاصة الأحداث الكبرى مهما كانت طبيعتها، عرضية أو مخطط لها سلفا، يتم غالبا اعتمادا على إستراتيجية موحدة تضم مجموعة من المتدخلين المؤسساتيين وفقا لإطار مقنن من التنسيق والجاهزية والتكامل.

داخل هذه المنظومة يعتبر والي الأمن أو رئيس الأمن المسؤول الأول والمباشر عن الجانب الأمني بوصفه مهندس ومخطط العمل النظامي في أدق تفاصيله، بدءا من التخطيط والإعداد مروراً بالإنتاج والتنزيل وانتهاء برفع الترتيبات الأمنية في الختام.

قبضة من حديد في قفاز مخملي تلك هي عقيدة والي الأمن مصطفى مفيد، حين يدافع ببراعة بمهارة المهودة عن سر نجاحاته السابقة في تدبير كبريات الأحداث العالمية التي شهدتها مدينة الرباط.

تلك النجاحات التي لا ينسبها لشخصه وإنما يصير -بتواضعه- المعهود على أنها ثمرة لجهود جماعي لكافة العناصر والأطر الأمنية كل من موقع تدخله ومسؤوليته مع التأكيد في كل مرة، على أن كلمة السر تبقى هي القدرة على الإنصات وعدم السقوط ضحية الروتين مشددا على أن الالتزام والتعلق بحب المهنة الشرطية والغيرة الوطنية الصادقة هي مفتاح النجاح في كل عمل أمني.

في حوار مع مجلة الشرطة، تم استعراض أوجه عديدة من حصيلته المهنية خصوصا وأنه قضى أكثر من 17 سنة من الإشراف على ولاية أمن الرباط وكان شاهدا ومسؤولا مباشرا عن تدبير أعمال نظامية وطنية وأخرى لها امتدادات قارية وعالمية.

إذا كانت مسيرة كبار الأطر الأمنية تقاس بمدى النجاح في المهام السنودة إليهم طوال مشوارهم المهني وبقيمة الخدمات الجليلة التي قدموها خدمة للثوابت الوطنية المقدسة مساهمة منهم في رفعة هذا الوطن وإعلاء لمكانته بين الدول، فإن والي أمن الرباط مصطفى مفيد قد بصم على مشوار وظيفي حافل يستحق الوقوف عند العديد من محطاته الرئيسية لعلها تكون نبراسا يستنار به من قبل الأجيال الحالية والقادمة من الأطر الأمنية التي تلج مناصب المسؤولية داخل أسرة الأمن الوطني.

بتجربة واسعة تمتد على مدار أربعة عقود من الممارسة الميدانية سواء في مجال الأمن العمومي أو التدبير الإداري في كبريات الحواضر المغربية (الدار البيضاء، مكناس، العيون، أسفي والرباط)، أضحى والي الأمن مصطفى مفيد مرجعا آمنا مشهودا له بالمراس والحكمة بالنظر لكونه ليس فقط قيودا لولاية ورؤساء الأمن بالمصالح اللامركزية بل لطبيعة شخصيته القيادية المخضرمة التي تجمع بين الخبرة والتجربة، وبين الانفتاح على آخر مستجدات العلوم الأمنية الحديثة.

الحديث معه يقودك لاكتشاف شخصية موسوعية فهو يستطيع التحدث عن أبسط الأشياء بدقة متناهية كما تلمس فيه قدرة هائلة على تحليل أكثر القضايا الراهنة تعقيدا وتركيبا معرجا خلال ذلك على الاستشهاد بروائع الأدب العالمي أو مقولات أقطاب العلوم الاقتصادية والسياسية أو خلاصات علوم الإجرام أو نظريات علوم التدبير والقيادة والتنمية الذاتية والتواصل. بالنسبة إليه، هناك موقف ثابت يدافع عنه في كل مناسبة وباستماتة متناهية مؤداه أن الإطار الأمني المثالي هو من يجمع ما تفرق في غيره، فيكون ذو ثقافة واسعة تغذي رصيده الفكري وتجعله قادرا على الخوض في كل الموضوعات مهما اختلفت بحكم أنه، وبالنظر لقبعته الأمنية، مدعو لمجاورة كل الطبقات الاجتماعية والمهنية بمختلف تكويناتها وأطيافها.

مهمة والي أمن عاصمة المملكة تكتسي خصوصية متفردة شأنها في



الاستراتيجية

ماهو الدور الذي تشغلونه داخل المنظومة الأمنية لتدبير عمل نظامي لحدث ذو أبعاد دولية؟

اسمحوا لي بداية أن أستعرض أمامكم أهمية الأمانة الملقاة على عاتق والي الأمن باعتباره المسؤول الأول عن أمن الأشخاص وممتلكاتهم بدائرة اختصاصه الممتدة عبر مدن ومراكز حضرية شاسعة إضافة إلى كونه ممثلا لامتمرکز للمديرية العامة للأمن الوطني وهو ما يخوله مهام تنسيقية وصلاحيات محلية واسعة تضعه في قلب قيادة وتنزيل وتطبيق العمليات الأمنية المرتبطة بتأمين الأحداث الكبرى.

تأمين هذه الأعمال النظامية بعيد دولي، سواء كانت مخططا لها أو كانت عرضية أو فجائية، يعد واحدة من المهام الرئيسية لوالي أو رئيس الأمن. وإذا كانت اليقظة والحزم ضرورة أساسية مهما كانت طبيعة الحدث، فإن الأعمال النظامية و التدخلات الأمنية المرتبطة بحدث عارض أو مفاجئ أو غير متوقع تعترها صعوبات وإكراهات خاصة مرتبطة بسرعة اتخاذ القرارات الصائبة مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراه الزمني الذي يشكل عامل ضغط قد يربك أداء المنظومة الأمنية برمتها. لكن يبقى الاستعداد القبلي وإعداد سيناريوهات مسبقة للتدخل والتفاعل مع الطوارئ مهما كانت وفقا لمخططات مدروسة ومحيطة السبيل الأنجع لضمان شروط نجاح العمل النظامي واختبار جاهزية المنظومة الأمنية برمتها وقدرتها على الرد «La riposte».

على أرض الواقع، واكبت ولاية أمن الرباط، بفضل الطفرة النوعية التي عرفتها المديرية العامة للأمن الوطني منذ 2015 على مستوى التكوين والتأهيل والتجهيز والعصرنة، خبرة غير مسبوق في مجال تأمين الأحداث الكبرى ولا أدل على ذلك نجاحها في تأمين تظاهرات بعيد عالمي كمهرجان موازين وكأس العالم للأندية وماراتون الرباط الدولي والمسيرات الوطنية المليونية وزيارات كبار الشخصيات الأجنبية وغيرها. هذا الزخم الميداني بالرباط وباقي المراكز الأمنية شكل عاملا مساعدا ليزوغ (النموذج الأمني المغربي)؛ الذي أضحي مصدر جذب دولي للاستفادة منه كما صار النهل من التجربة الوطنية، مطمحا للعديد من الأجهزة الأمنية بالدول الشقيقة والصديقة.

بالنسبة لولاية أمن الرباط؛ فهي تعيش على الدوام، على إيقاع تنظيم أحداث كبرى اقتصادية؛ سياسية؛ فنية؛ رياضية مع تسجيل حضور شخصيات وازنة ومميزة تنتمي للقارات الخمس تواكبها تغطية إعلامية واسعة تتجاوز البعد الوطني.

للدلالة على ذلك، يستقطب مهرجان موازين مثلا أكثر من 600 ألف من الحضور الجماهيري خلال ليلة واحدة موزعين على أكثر من منصة تقام أنشطتها الفنية في آن واحد.

هذا البعد الدولي للأحداث الكبرى المنظمة بمدينة الرباط؛ يستدعي التجاوب مع طلبات التنسيق الإستعلاماتي والميداني المعبر عنها من قبل الأجهزة الأمنية الدولية عندما يتعلق الأمر بزيارات لشخصيات أو وفود أجنبية بارزة.

وإجمالا، يمكن القول أن تأمين كل حدث مرتقب، يمر لزوما بفترة التهيئ القبلي مع المساعدين الأقربين

بالنسبة لولاية أمن الرباط؛ فهي تعيش على الدوام، على إيقاع تنظيم أحداث كبرى اقتصادية؛ سياسية؛ فنية؛ رياضية مع تسجيل حضور شخصيات وازنة ومميزة تنتمي للقارات الخمس تواكبها تغطية إعلامية واسعة تتجاوز البعد الوطني





© 2021 DGSN



© 2021 DGSN



© 2021 DGSN



© 2021 DGSN

من خلال تجربتي الوظيفية التي أغنيتها باعتماد مبادئ
التدبير الاستراتيجي «management stratégique»
للإمكانيات والكفاءات.

ولأنه من الحزم سوء الظن كما يقال فإني شخصيا لا
استهين بأية تفاصيل مهما كانت درجتها وأؤمن بأن والي
أو رئيس الأمن الناجح هو من يرتدي عباءة قائد المجموعة
أو فريق العمل ويخلق داخله التناغم والتكامل وروح العمل
الجماعي المطلوب.

الشرطة

**إذا كيف تشرفون عمليا على تدبير الأحداث
الكبرى؟**

كما سبق وأن أشرت لذلك سابقا، وباستثناء بعض
الاختلافات الخاصة، تتضبط الأعمال النظامية الخاصة
بالأحداث المبرمجة لنفس المعايير عموما، مع الأخذ في
الحسبان الظرفية الوطنية والدولية السائدة في حينه.
الإمام بمختلف المخاطر والرهانات الأمنية المحيطة
بالحدث عامل مؤثر للغاية في نجاح العمل النظامي وبالتالي

**فكل حدث يبقى
مرتبطا بسياقات
و ظرفيات معينة
تختلف عن
سابقاتها ويبقى
عامل استباق
الخطار والتهديدات
المحتملة والتكيف
مع متغيري
المكان والزمان
هما المدخلان
الأساسيان لإنجاح
كل عمل نظامي**

ورؤساء المصالح المختلفة التي أشرف على توجيهها حيث
يظل التخطيط المسبق أهم محدد لضمان نجاح أي عمل
نظامي.

وإذا كانت الأعمال النظامية تتوالى دون انقطاع بالرباط
فهي قطعاً لا تتشابه وهذه نقطة أساسية أستهل بها كل
اجتماع تحضيري وأشدد على ترسيخها بأذهان كل
الفعاليات الأمنية التي أتولى الإشراف على تأطيرها.

فكل حدث يبقى مرتبطا بسياقات و ظرفيات معينة
تختلف عن سابقاتها ويبقى عامل استباق الأخطار
والتهديدات المحتملة والتكيف مع متغيري المكان والزمان
هما المدخلان الأساسيان لإنجاح كل عمل نظامي.

ولأن العامل البشري هو المحدد الأساسي لإنجاح
العملية برمتها، فإن كل مجهودي ينصب على ضمان
الإشراك الفعلي وتحفيز الأطر والعناصر المشاركة عن
طريق التواصل والإنصات والتشجيع وتقبل المبادرات
الاجابية وتفويض بعض الاختصاصات لمن يستحقها
والوقوف الميداني على كل صغيرة وكبيرة منذ الإجراءات
التحضيرية إلى غاية الرفع النهائي للترتيبات الأمنية
المتخذة بالصرامة والحزم اللازمين، وهي كلها ممارسات
فضلى «bonnes pratiques» تم اكتسابها بكل تواضع



© 2019 DGSN

شرط لضمان سلامة ضيوف بلادنا ومواطنينا وترسيخ صورة مؤسستنا الأمنية بصفة خاصة والمكانة المتميزة للمغرب بصفة عامة، كبلد مشهود له بالتميز على مستوى الاستقرار السياسي والأمني وبالريادة على مستوى تأمين التظاهرات ذات الإشعاع العالمي خصوصا في سياق دولي يتميز بتصاعد خطورة التهديدات الإجرامية والإرهابية التي تستهدف هذه الأحداث الكبرى في مسعى لتحقيق أهداف رمزية ذات تقاطعات مع مصالح الشبكات الإجرامية الماسية بالأمن والسلم العالميين.

وبالرجوع لعملية التحضير القبلي للعمل النظامي، فإنها تمر أساسا عبر:

- 1- تفعيل دور الاستعلامات العامة قصد استباق كل تهديد محتمل
- 2- الاستخدام العقلاني الأمل للإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية المتاحة.
- 3- إعداد بروتوكول حفظ النظام والأمن يستوفي كل شروط الدقة وتوزيع المهام وفقا لمختلف السيناريوهات المحتملة مع سرد أدق التفاصيل (تحديد الممرات الرئيسية والاحتياطية، ضبط توقيت المواكب على طول الممرات، تأمين النقاط الحساسة ومواقع الزيارات، تأطير الجمهور، التربيع الأمني للمدينة...) مع الإبقاء على جميع الاحتمالات ووضع خطط للتدخل حسب كل طارئ بالسرعة اللازمة والنجاعة المطلوبة.

الشرطة

برأيك، ما هو الحدث الذي شكل بالنسبة إليك التحدي الأكبر خلال مسيرتك المهنية؟

على امتداد مشواري المهني، تشرفت بالإشراف على مجموعة من الأعمال النظامية الكبرى التي بقيت عالقة بذهني بالنظر لحجمها وأبعادها ورمزيتها، لكن تبقى زيارة البابا إلى بلادنا بتاريخ 30 و 31 مارس 2021 أبرز حدث عشته على الإطلاق.

كانت الدلالة والرمزية المرتبطة بهذه الزيارة تأكيدا على الإشعاع الدولي لبلادنا كرمز للتعايش والتسامح كما كانت الإمكانيات الأمنية البشرية والمادية المرصودة لتغطية هذا الحدث التاريخي غير مسبوق في تاريخ المديرية العامة للأمن الوطني.

وقد شكلت هذه الزيارة، التي لقيت تغطية إعلامية دولية منقطعة النظير، تحديا حقيقيا لمهنية وجاهزية مختلف المصالح المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني ومصالح ولاية أمن الرباط بمختلف فعالياتها وتشكيلاتها الأمنية و التي كان على عاتقها تهيئ مخطط عمل أمني يراعي أبسط التفاصيل ويدقق في كل محاور وبرنامج الزيارة البابوية قبل وأثناء وبعد الانتهاء من مختلف الأنشطة الرسمية المرتبطة بها خصوصا منها الاستقبال الرسمي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره، ضيف المغرب الكبير.

ويفضل توجيهات السيد المدير العام للأمن الوطني والمهنية العالية والالتزام الجدي لكل الفعاليات الشرطة

المشاركة في هذا العمل النظامي، والتنسيق الفعال مع باقي المتدخلين وخصوصا السلطة المحلية مرت هذه الزيارة التاريخية في ظروف أمنية مثلى ونجاح على مختلف الأصعدة وهو ما توج بالإشادة المولوية لصاحب الجلالة دام له النصر والتمكين وهو شرف تعزز به عاليا أسرة الأمن الوطني الوفية لخدمة العرش العلوي المجيد. نجاح هذا العمل النظامي الممتد على مدى أسابيع من التحضير والتنفيذ كان حقيقة مصدر فخر شخصي لا يوصف وبمجرد رفع الترتيبات الأمنية المرتبطة به وتلقي تهاني وتشجيعات السيد المدير العام للأمن الوطني غمرني إحساس خاص من الارتياح المشوب بالاعتزاز بما تحقق من نجاح خصوصا بعد فترة من التوتر الإيجابي الناتج عن حرصني الشديد على تفادي أية هفوة أو ثغرة قد تؤثر سلبا على حسن سير العمل النظامي في مجمله.

الشرطة

على أرض الميدان، كيف سارت عملية التدبير الأمني لهذا الحدث التاريخي؟

أستطيع أن أؤكد من هذا المنبر أن هذا العمل النظامي كان الأكبر على الإطلاق في حياتي المهنية وذلك بالنظر

نجاح هذا العمل النظامي الممتد على مدى أسابيع من التحضير والتنفيذ كان حقيقة مصدر فخر شخصي لا يوصف وبمجرد رفع الترتيبات الأمنية المرتبطة به وتلقي تهاني وتشجيعات السيد المدير العام للأمن الوطني غمرني إحساس خاص من الارتياح المشوب بالاعتزاز بما تحقق من نجاح

نفس التعبئة تمت ملامستها على الصعيد المركزي، حيث تم تعيين لجنة مديرية لتقديم كل أشكال الدعم والمؤازرة لمصالح ولاية أمن الرباط سواء فيما يتعلق بالتعزيز البشري أو بتوفير الإمكانيات المادية واللوجيستكية الضرورية. هذا المجهود غير المسبوق واكبه تنظيم محكم على صعيد إرساء بنيات تنظيمية مكونة من لجان ولائية ومركزية عهد إليها المتابعة، التحضير والإنجاز دون إغفال خلق مراكز للقيادة محلية ومركزية تعمل 24/24 ساعة و 7/7 أيام من أجل نقل وتبادل كل المعلومات والمعطيات ذات الصلة بالحدث.

كل هذه الإجراءات والمجهودات ثم التنصيب عليها بأدق التفاصيل في بروتوكول العمل النظامي الذي اعتبرته شخصيا أضخم وثيقة أمنية في تاريخ مساري المهني اعتبارا لحجم وكثافة المعطيات الواردة ابتداء من التقييم التمهيدي للحدث وانتهاء بمرحلة الختام وما بعد التفكك النهائي، مروراً بتوزيع المناطق والأدوار والمهام الخاصة معززة بملحقات تقنية وخرائطية للمواقع والمضلعات الأمنية.

تأطير مدن الرباط، سلا وتمارة أولية خاصة شكلت موضوع الاهتمام الأكبر لدى القيادة الأمنية مع خلق مضلعات أمنية قائمة الذات على مستوى كل موقع يشرف عليها أطر مجربة معززة بوحدات أمنية وجاهزة للتدخل أو الكشف السريع عن كل مواد خطيرة وأخرى احتياطية للجوء إليها عند الضرورة علماً أن الزيارات الاستكشافية القبلية مكنت من تحديد حساسية كل موقع وإنجاز رسومات بيانية خاصة به مع وضع خطة للحماية تجمع بين الدور الإستعلاماتي، الزجري والوقائي وتوفير سيولة المرور ومراقبة المداخل وخفر الوقود مع توثيق كل ذلك عبر الكاميرات المحمولة والمنقولة.

نفس الترتيبات المشددة تم اتخاذها على مستوى الممرات الرسمية للمواكب والوفود المرافقة مع تبني تقطيعات جغرافية محددة يؤمنها طاقم مخصص لهذه المهمة في تناغم تام مع الخطة العامة لتأمين هذا الحدث. يبقى التذكير أيضاً بمسألة غاية في الأهمية قد ترهن نجاح أي عمل نظامي وهي المتعلقة أولاً بتقوية جاهزية الوحدات الأمنية عن طريق القيام المتكرر بتمارين المحاكاة، « exercice de simulation » وثانياً بتجهيز العنصر البشري عن طريق التكفل باحتياجاته من إقامة وتغذية وتطبيب ودعم بسلوكيات خاصة خصوصاً وأن هذا الحدث عبأ حصيصاً قياسياً بلغ 11.842 شرطياً.

ومن العلامات الفارقة التي ميزت هذا الحدث التاريخي مواصلة هذه الولاية الأمنية تبني سنتها الحميدة في إشراك نخبة من الأطر الأمنية التابعة لمختلف الولايات والمراكز الأمنية بالملكة في هذا العمل النظامي وفقاً لتوجيهات السيد المدير العام للأمن الوطني الرامية لنقل الخبرات والتجارب عن طريق التكوين الميداني لجيل كامل من المسؤولين الأمنيين ضماناً لتوفير الخلف « la relève » وتعميماً للفائدة خصوصاً أمام حدث لا يتكرر كثيراً.

كل هذه الإجراءات ثم التنصيب عليها بأدق التفاصيل في بروتوكول العمل النظامي الذي اعتبرته شخصياً أضخم وثيقة أمنية في تاريخ مساري المهني اعتباراً لحجم وكثافة المعطيات الواردة ابتداء من التقييم التمهيدي للحدث وانتهاء بمرحلة الختام وما بعد التفكك النهائي

للرهانات المتعددة المرتبطة به سواء سياسياً أو دينياً أو أمنياً أو إعلامياً.

فمنذ الإعلان عن تاريخ الزيارة البابوية التاريخية لبلادنا، أقيمت جلسات عمل واجتماعات تحضيرية وتنسيقية متعددة الأطراف سواء على مستوى وزارة الداخلية أو المديرية العامة للأمن الوطني مع تسجيل مشاركة مصالح أخرى كوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمة بالخارج ضماناً للتهيئة الأمثل لهذا الحدث البارز.

موازاة مع ذلك، قامت المصالح المختصة للمديرية العامة للأمن الوطني (المصالح المركزية، مديرية أمن القصور الملكية ومصالح ولاية أمن الرباط) بمد قنوات التنسيق مع ممثلي الأمن الخاص للبابا وإحاطتهم علماً بالتفاصيل الدقيقة لتدبير العمل الأمني خصوصاً في ظل تعدد وكثافة الأنشطة البابوية المبرمجة.

وسيشكل هذا التنسيق الأمني قطب الرحى في كل عمل نظامي مماثل لما يحظى به من تغطية إعلامية عالمية وبالنظر لنوعية الأخطار المحتملة وعلى رأسها التهديد الإرهابي، أو المخاطر الناتجة عن عدم ضبط الجمهور بممرات المواكب الرسمية، وهو التحدي الذي تم رفعه بامتياز خصوصاً في ظل مؤازرة «فرق أمنية خاصة عالمية التدريب والتجهيز» تابعة للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.



العميد الإقليمي رضوان غزال،

رئيس مصلحة الإحصائيات والتحليل الإستراتيجية بمديرية الشرطة القضائية

الأمن المدرسي.. في ظلّية أولويات العمل النظامي

وتدعيم الإحساس والشعور بالأمن عند التلميذات والتلاميذ، والرفع من منسوب الوعي الأمني عند الناشئة، هو أحد المداخل الأساسية لإنجاح الموسم الدراسي.

تولي المديرية العامة للأمن الوطني أهمية بالغة لمخططات العمل النظامية الخاصة بتأمين الموسم الدراسي، إيماناً منها بأن ضمان الأمن والسلامة في محيط المؤسسات التعليمية،

وتدخل مصالح الأمن الوطني في المحيط المدرسي هو تدخل بأبعاد مندمجة، وبمقاصد تتخطى الجانب الأمني الجزري. فهو تدخل عرضي وشمولي يجمع بين المقاربة التحسيسية التي تترجمها الحملات التوعوية التي يبشرها نساء ورجال الأمن الوطني في الوسط التعليمي، ويضم أيضا المقاربة الوقائية والنظامية التي يسهر عليها عناصر شرطة المرور ودوريات الشرطة التي تؤمن الفضاء القريب من المؤسسات التعليمية لتطهيرها من كل الشوائب الأمنية، فضلا عن المقاربة الجزرية المتمثلة في رصد ومكافحة كل الأفعال الإجرامية التي تهدد سلامة التلميذ. وهي المهمة الجزرية التي تنهض بتطبيقها على أرض الواقع الفرق الأمنية المختلطة المكلفة بتطهير المؤسسات التعليمية.

ونظرا للرهانات والتحديات الأمنية الكبرى التي تتقاطع في المحيط المدرسي والمجال التعليمي ككل، باعتباره فضاءا للتربية والتكوين يجب تحصينه وتأمينه بما يضمن حماية الناشئة من كل مفرزات ومسببات الجنوح والانحراف، فقد انكبت مصالح الأمن الوطني خلال السنوات القليلة الماضية على التعااطي مع الموسم الدراسي كرهان أمني بالغ الأهمية، يقتضي بلورة مخطط متكامل وعمل نظامي شامل، سوف نحاول تفصيل محدداته العامة ومهامه في المقال التالي.



© DGSN

بتكثيف الدوريات الأمنية والعمليات الشرطية الرامية لمكافحة كل أنواع الجرائم ومظاهر الانحراف التي تهدد التلميذة والتلميذ. والمقصود بالفرق الأمنية المختلطة، يضيف العميد الإقليمي رضوان غزال، هي تلك الفرق المشتركة التي أحدثتها المديرية العامة للأمن الوطني لأغراض حماية الفضاء التعليمي، وهي عبارة عن فرق متخصصة في الأمن المدرسي تضم عناصر من الأمن العمومي والاستعلامات العامة والشرطة القضائية.

وقد تمت مراعاة التمثيلية المندمجة في هذه الفرق، لتحقيق النجاعة والفعالية في مخططات عملها، ذلك أن عناصر الأمن العمومي تناط بهم مهمة العمل النظامي وتدبير التدخلات بالمحيط المدرسي، بينما ينهض ضباط وعناصر الاستعلامات العامة بتنشيط قنوات الاستعلام الجنائي حول المشتبه فيهم الذين يشكلون مصدر خطر محقق بالوسط التعليمي، في حين يباشر ضباط الشرطة القضائية التدخلات الميدانية وإنجاز التحريات القمينة بضبط المخالفين وزجر الجريمة والانحراف في الفضاء التعليمي.

وجوب تنشيط وتفعيل دور الفرق الأمنية المختلطة المكلفة بتطهير المحيط المدرسي، بشكل يسمح بتكثيف الدوريات الأمنية والعمليات الشرطية الرامية لمكافحة كل أنواع الجرائم ومظاهر الانحراف التي تهدد التلميذة والتلميذ

توجيهات ملزمة.. وعناية شرطية خاصة

يقتضي العمل النظامي في الفضاء التعليمي، تذكير المسؤولين الأمنيين عند بداية كل موسم دراسي بتوجيهات مديرية أمرة وتعليمات ملزمة ترنو تحصين المحيط المدرسي ضد كل التهديدات والمخاطر التي تحدق بسلامة التلميذ والفاعل التربوي على حد سواء. وعن سؤال بشأن التوجيهات التي يتم تعميمها على جميع ولاة الأمن ورؤساء الأمن الجهوي والإقليمي والمناطق الأمنية ومفوضيات الشرطة في مجموع التراب الوطني بشأن الأمن المدرسي، أوضح العميد الإقليمي رضوان غزال، رئيس مصلحة الإحصائيات والتحليل الاستراتيجية بمديرية الشرطة القضائية، بأن التعليمات الصادرة عن المصالح المركزية تقتضي وجوب تنشيط وتفعيل دور الفرق الأمنية المختلطة المكلفة بتطهير المحيط المدرسي، بشكل يسمح



© DGSN

الدراسي 2020-2021، والذي امتد من تاريخ 3 شتبر من السنة المنصرمة إلى غاية 8 يوليوز من السنة الجارية. ومتحدثاً بلغة الأرقام، أكد هذا المسؤول الأمني بأن عدد القضايا المعالجة في المحيط المدرسي ناهز 6515 قضية بمعدل زيادة ناهزت 34 بالمائة مقارنة مع الموسم الدراسي 2019-2020 الذي كان قد عرف تسجيل 4866 قضية.

وعزى السيد رضوان غزال هذه الزيادة الملحوظة في عدد القضايا المسجلة إلى ما اعتبره « تدعيم دور الفرق المختلطة المكلفة بتطهير المحيط المدرسي وكذلك لتعبئة وانخراط جميع مصالح الأمن الوطني في تأمين المؤسسات التعليمية، باعتبار هذا المطلب هو أحد الرهانات الأساسية للعمل النظامي الشرطي وللمقاربات الأمنية الزجرية». واستعرض المسؤول الأمني ذاته بعض المؤشرات الرقمية حول نتائج مكافحة ترويج المخدرات بالقرب أو في الفضاءات المحيطة بالمؤسسات التعليمية، مؤكداً أن عدد قضايا المخدرات المسجلة على الصعيد الوطني بلغ 2498 قضية، وأسفرت عن حجز حوالي 19 كيلوغراماً من مخدر الشيرا، و788 قرصاً طبيياً مخدراً، وأربعة عشر جرعة من الكوكايين وستة لافافات من مخدر الهيروين و228 أنبوب خاص بلصاق السيليسيون.

واستطرد رئيس مصلحة الاحصائيات والتحليل الاستراتيجية بمديرية الشرطة القضائية تصريحه، بالتأكيد على أن التوجيهات المديرية تفرض أيضاً ضمان الحضور الأمني الدائم والمكثف في المحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية، من خلال تعزيز الدوريات المحمولة والراجلة وتنصيب عناصر شرطة المرور لتأمين حركية السير والجولان والمحافظة على السلامة المرورية، فضلاً عن الانفتاح والتنسيق والقرب أكثر من المتدخلين في العملية التعليمية، خصوصاً مدراء المؤسسات المدرسية والأطر التربوية، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية للتشاور والتنسيق بخصوص تقييم وتحديد المتطلبات الأمنية وتحيين مخططات العمل النظامية على ضوء هذه التطورات والمطالب.

الموسم الدراسي 2020-2021: حصيلة الرصد والمكافحة.

استعرض عميد الشرطة الإقليمي رضوان غزال حصيلة الفرق المختلطة المكلفة بتطهير المحيط المدرسي خلال الموسم

قضايا المخدرات : 2498 قضية



أقراص طبية
788 قرصا



مخدر الشيرا
19 كلف



لصاق السيليسيون
228 أنبوبا



الميريون
6 لفافات



الكوكايين
14 جرعة

عدد القضايا المعالجة في المحيط المدرسي

4866

الموسم
الدراسي
2020/2019



6515

الموسم
الدراسي
2021/2020

عدد الموقوفين في إطار القضايا المرتبطة بالأمن المدرسي

تحت 18 سنة
547
8%

فوق 18 سنة
6139
92%

6686
شخصا

الإناث
189
3%

الذكور
6497
97%

97 بالمائة من إجمالي الموقوفين، بينما شكلت نسبة الفتيات والنساء الموقوفات نسبة ضئيلة جدا لم تصل سقف 3 بالمائة. ويبقى المعطى الأبرز والأكثر دلالة ضمن هذه الإحصائيات، يؤكد السيد رضوان غزال، هو « أن أكثر من 90 بالمائة من المشتبه فيهم الموقوفين في هذه القضايا هم من الأغيار والغرباء عن الوسط المدرسي، بينما لم تتخط نسبة الطلبة والتلاميذ المضبوطون نسبة 10 بالمائة، وغالبا ما يكونون متورطين في قضايا مرتبطة بالغش المدرسي».

وعلى ذكر مكافحة قضايا الغش في الامتحانات خلال الموسم الدراسي 2020-2021، والتي تعتبر من الرهانات الكبرى والأوراش الهامة التي تشغل عليها مصالح الأمن الوطني في كل موسم دراسي. فقد أوضح العميد الإقليمي رضوان غزال أن «المديرية العامة للأمن الوطني بادرت بوضع مخطط عمل نظامي متكامل لتأمين الدورة العادية وكذا الدورة الاستدراكية لامتحانات البكالوريا. وقد تميز هذا المخطط بتتبع دوريات للحراسة الثابتة خارج محيط المؤسسات التعليمية، وتسيير دوريات راجلة ومحمولة لفرض النظام العام وتوفير الشروط الآمنة للمترشحين، كما تمت تعبئة الفرق الأمنية المختلطة المكلفة بتطهير محيط

وشدد السيد رضوان غزال على أن العمليات الأمنية المكثفة في محيط المؤسسات التعليمية، على امتداد الموسم الدراسي 2020-2021 مكنت من ضبط وتوقيف 6686 مشتبه فيه، ممن كانوا يحاولون ارتكاب أفعال إجرامية أو ضبطوا متلبسين باقتراح جرائم تمس بسلامة التلاميذ في المحيط المدرسي، من بينهم 2518 شخصا تم توقيفهم في إطار قضايا ترويج واستهلاك المخدرات والمشروبات الكحولية.

وفي دراسة تشخيصية لبروفائلات الأشخاص المضبوطون في عمليات تأمين المحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية، أوضح عميد الشرطة الإقليمي رضوان غزال بأن 6139 شخصا من الموقوفين هم من الرشداء البالغين سن الرشد الجنائي، أي بنسبة تناهز 92 بالمائة من الأشخاص الموقوفين، بينما بلغ عدد القاصرين الخاضعين لأبحاث قضائية للاشتباه في ارتباطهم بهذه القضايا ما مجموعه 547 قاصرا أي بنسبة 8 بالمائة.

أما بخصوص بروفائلات الأشخاص الموقوفين حسب النوع الاجتماعي، فقد بلغ عدد الذكور الموقوفين في إطار القضايا المرتبطة بالأمن المدرسي 6497 شخصا، أي بنسبة فاقت

حسابا على مواقع التواصل الاجتماعي تنشيط جميعها في النشر التدليسي لمواد اختبار أو لأجوبة تتعلق بها، كما تم توقيف 63 شخصا ممن يشرفون أو يديرون هذه الصفحات المشوبة بعدم الشرعية، فضلا عن حجز 217 عدسة للتواصل اللاسلكي.

التوعية والتحسيس.. داعم أساسي للعمل النظامي.

تدرك المديرية العامة للأمن الوطني جيدا بأن التوعية والتحسيس هما مناط النجاح في كل عمل نظامي يتم تطبيقه في الفضاء التعليمي. فالناشئة تحتاج لمقاربة توعوية أكثر منها زجرية، وهي بحاجة للتواصل والتحسيس أكثر ما هي بحاجة للتطبيق البعدي للقانون. وتنزيلا لهذه المقاربة التحسيسية المندمجة، أبرمت المديرية العامة للأمن الوطني، في السنوات الأخيرة، اتفاق شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ومع الوكالة الوطنية للسلامة المرورية، وهو الاتفاق الذي يقضي بإطلاق

المؤسسات التعليمية للقيام بالأبحاث والتحريات اللازمة في حالة ضبط أي مترشح متلبس بالغش في الامتحانات».

وقد بلغ عدد الموقوفين في إطار القضايا المرتبطة بالامتحانات خلال الموسم الدراسي 2020-2021 ما مجموعه 399 شخصا، من بينهم 343 شخصا تورطوا في ارتكاب أعمال الغش في الاختبارات، و56 شخصا تورطوا في قضايا الإهانة والتهديد باستعمال العنف ضد المكلفين بالحراسة والأطر التربوية. وقد حجزت مصالح الأمن الوطني في سياق الأبحاث القضائية المنجزة في هذه القضايا معدات وأجهزة يشتبه في استخدامها لأغراض الغش، من بينها 444 جهاز هاتف محمول، و252 جهاز اتصال موصول بالسماعات الدقيقة، وحاسوب محمول ولوحتين إلكترونيتين، فضلا عن جهاز محمول للربط بالإنترنت.

وفي سياق متصل، استعرض عميد الشرطة الإقليمي رضوان غزال مؤشرات رقمية تتعلق بحصيلة اليقظة الأمنية المعلوماتية على شبكة الأنترنت، والتي تكف فيها مصالح الأمن على رصد ومكافحة جميع أشكال الغش باستعمال الأنظمة المعلوماتية ووسائل التقنية الحديثة. وقد مكنت الخبرات التقنية المنجزة في هذا الصدد من رصد 163



© 2021 DGSN

والخاصة المستفيدة من هذه الحملات 6.164 مؤسسة مدرسية.

ويؤكد العميد الإقليمي رضوان غزال بأن عدد التلاميذ المستفيدين من هذه الحملات التحسيسية عرف تراجعا كبيرا ناهز 65 بالمائة مقارنة مع الموسم الدراسي 2019-2020، معزيا ذلك إلى «التطبيق الحازم للتدابير الاحترازية وإجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضتها جائحة كوفيد-19، والتي اقتضت التقليل من عدد المستفيدين من هذه الحملات بما يضمن سلامتهم الجسدية أولا ويحول دون تفشي الجائحة الصحية

وفي المحصلة، يؤكد العميد الإقليمي رضوان غزال بأن مفتاح النجاح في مخطط العمل النظامي الخاص بالأمن المدرسي، هو طابعه المندمج والعرضاني الذي يجمع بين التوعية والتحسيس، والحضور المكثف في محيط المؤسسات التعليمية، والتشاور الدائم بين مصالح الأمن والأطر التربوية، فضلا عن التخصص في آليات الرصد والمكافحة الذي باتت تضطلع به حاليا الفرق الأمنية المختلطة المكلفة بتطهير محيط المؤسسات التعليمية. ■

أبرمت المديرية العامة للأمن الوطني، في السنوات الأخيرة، اتفاق شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، ومع الوكالة الوطنية للسلامة المرورية، وهو الاتفاق الذي يقضي بإطلاق حملات تحسيسية في الوسط المدرسي

حملات تحسيسية في الوسط المدرسي، يشارك فيها نساء ورجال الأمن الوطني وممثلون عن المجتمع المدني، وذلك بغرض تحصين التلميذات والتلاميذ ضد مخاطر الجنوح والإدمان وتدعيم منسوب الأمن لديهم.

وقد عكفت مصالح الأمن الوطني على امتداد السنوات الماضية على إثراء الحقيبة البيداغوجية التي يشتغل عليها نساء ورجال الشرطة في حملات التوعية والتحسيس في الوسط المدرسي، إذ أصبحت تحتوي حاليا على مناهج وبرامج ديداكتيكية تتعلق بالوقاية من التطرف والإرهاب، والتعريف بمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعزيز مفهوم السلامة المرورية وكيفية التعامل مع الطريق، وتسليط الضوء على مخاطر الاستعمال المعيب للإنترنت والتقنيات الحديثة، فضلا عن إبراز تهديدات ظاهرة شغب الملاعب ومخاطر جرائم التحرش الجنسي.. الخ.

وبلغة الأرقام والمؤشرات الإحصائية، يؤكد عميد الشرطة الإقليمي رضوان غزال بأن عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من الحملات التحسيسية في الوسط المدرسي برسم الموسم الدراسي 2020-2021 ناهز 240.406 تلميذة وتلميذا، بينما بلغ عدد المؤسسات التعليمية العمومية



© 2021 DGSN